الفصل السابع

نظم الحكم والإدارة في مصر الإسلامية

الفصل السابع

نظم الحكم والإدارة في مصر الإسلامية

بعد أن تم للمسلمين فتح مصر كان عليهم وضع نظام يتسنى لهم من خلاله حكم البلاد وإدارتها وكان حتما عليهم الإبقاء على النظام الإداري الذي كان سائدا في مصر، على أن يحتفظوا لأنفسهم بالمناصب الرئيسية للإشراف علي الإدارة في مصر بوجه عام حتى يتمكنوا من تنفيذ سياستهم التي تقضى باستخلاص مصر من الحكم البيزنطي، وجعلها ولاية عربية إسلامية.

وكان النظام الإداري الذي وضعة المسلمون لإدارة البلاد يشمل الخليفة الوالي، عامل الخراج، الوزير، صاحب الشرطة، القضاة، صاحب البريد، صاحب الطراز ومتولي دار الضرب، والمحتسب، والدواويين، والقضاة، وفيما يلي توضيح لمهام كل من هؤلاء.

الخليفة:

لم يستقر خليفة المسلمين بمصر منذ الفتح الإسلامي لها إلى العصر الفاطمي إلا أننا نجد أنه صاحب السلطة العليا في البلاد ،ففي عصر الخلفاء الراشدين كان مقر الخليفة بالمدينة وكان يمثله الأمير أو الوالي الذي يعينه من قبلة في مصر، واستمر الوضع على ذلك خلال العصرين الأموي والعباسي، ثم تغير خلال العصر الفاطمي، حيث استقر الخليفة الفاطمي في مصر، وكان الخليفة قبل العصر الفاطمي حريصا عند اختيار ولاته أن ينتخب أمثل الناس وأقواهم وأخلصهم عملا وذلك حرصا على مصالح الأمة.

وكان الخليفة هو المسئول الأول عن أمن الدولة الإسلامية وذلك بمعاونة ولاة الأمصار، حيث كان للأمصار أثر كبير في تثبيت الخليفة في مركزه أو عزله أو الثورة عليه .

ولم يكن الخليفة خلال عصر الراشدين يختار وليا لعهده بل كان يرشح إلى حد كبير من يخلفه ويترك الأمر شورى للمسلمين ، أما خلال العصر الأموي والعباسي فنجد أنه ظهر منصب ولي العهد و أول من بدأ ذلك هو معاوية بن أبي سفيان وظل على ذلك حتى نهاية العصر الفاطمى.

ومنذ القرن الثالث الهجري لم يعد الخليفة صاحب القبضة القوية في الدولة أو الطرف المباشر في العلاقة مع الرعية وإنما صار يشاركه في السلطان العسكريون، وهذا ما حدث خلال العصر العباسي عندما استولى الأتراك على زمام الأمور واستضعفوا الخلفاء ، فكان الخليفة كالأسير في أيديهم إن شاءوا أبقوه وان شاءوا خلعوه وإن شاءوا قتلوه[1] .

وكان الخليفة يرزق من بيت المال[2] ، والذي كان يشرف عليه وينظر في الإيرادات والمصروفات ، وكانت مهام الخليفة أيضا الأشراف على جميع شئون البلاد بمعاونة الوزراء والولاة وأصحاب الدواوين وكبار رجال الدولة ، وكان الأمر يظل في يديه إذا بقى قويا وهذا ما اتضح لنا خلال عصر الخلفاء الراشدين وخلال العصر الأموي والعصر العباسي الأول والعصر الفاطمي الأول ، أما إذا ضعف نفوذ الخليفة و هيبته فكان يستبد بالنفوذ بعض الوزراء و الأمراء والعسكريين وتحكموا في أمور البلاد وعملوا على حجب الخلفاء عن الرعية في كثير من الأحيان وقد اتضح هذا كثيرا خلال العصر العباسي الثاني وأواخر العصر الفاطمي.

ومن مهام الخليفة أيضا الإشراف على دور السكة[3] وكذلك دور الطراز وأيضا دور الصناعة وغيرها من المؤسسات التي تعمل بمصالح الأمة عامة.

وكان الوالي هو نائب الخليفة في ولايته خلال عصر الولاة ولكن تغير الحال في عصر الدولة الفاطمية نظرا لاستقرار الخلفاء الفاطميين في مصر منذ عهد الخليفة الفاطمي المعز

(١) ابن طبا طبا : الفخري ، ص ٢٤٣ ، ٢٧٦ ، ٢٨٠
(٢) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ط٣ ، ص ١٧-٢٠
(٣) ابن خلدون : المقدمة ، ص٢٠٠

لدين الله حتى عهد الخليفة العاضد آخر الخلفاء الفاطميين،وكان الخليفة يخرج في المواكب العامة مثل الاحتفالات الدينية والقومية وتوديع الجيوش واستقبال السفارات الخاصة للدول الخارجية،وغير ذلك .

الوالي :

كان الوالي يعين من قبل خليفة المسلمين وكان يطلق عليه الأمير وكان مقره في مصر هو"دار الإمارة" التي كانت مقرا للأمراء ينزلونها سواء في الفسطاط أو العسكر أو القطائع أو حلوان[1] التي أقامها عمرو ابن العاص في الجهة الشمالية الشرقية من جامعه ، وكان الوالي ممثل الخليفة في ولايته ولذا تعددت مهام الوالي في مصر باعتباره الرئيس السياسي لها ومن مهامه الآتي:

كان له السلطة العامة في مصر ولم يكن مسئولا عن عمله إلا أمام الخليفة مباشرة ومن أهم اختصاصاته إمامة المسلمين في الصلاة أيام الجمع والأعياد وكان يطلق عليه في كثير من الأحيان "أمير الصلاة" وكان عليه قيادة الجيش في ولايته أثناء الحملات التأمينية لمصر أو لصد الأعداء عنها ، وفى بعض الأحيان كان يرسل من يقود الجيش نيابة عنه[2].

كان من مهام الوالي أيضا الإشراف علي إدارة المالية في البلاد وهو ما كان يعرف بالخراج ، وفى بعض الأحيان كان الخلفاء يخشون ازدياد نفوذ الولاة بسبب إشرافهم على الخراج الذي كان يجعلهم مطلقي التصرف في الدولة ، فيسند الخراج إلى شخص آخر أطلق عليه "عامل الخراج" ويكون مسئولا عن عمله أمام الخليفة مباشرة دون أدنى سلطة من الوالي عليه ، وهذا كان يحد من سلطة الوالي أو يصبح غير قادر على التصرف في الأمور المالية كما يشاء ولذا كان عامل الخراج منافسا للوالي[3].

(١)هويدا عبد العظيم رمضان : المجتمع في مصر الإسلامية جـ٢ ، ص٢٥٥
(٢)ابن عبد الحكم : فتوح مصر ٧٨ ، حسين مؤنس : تاريخ مصر ص٣٤٨
(٣) سيدة كاشف : مصر في عصر الولاة ص٢٦

وكان للوالي في مصر حق الإشراف علي شئون الشرطة ، وكان مقر الشرطة في عاصمة البلاد ، وكان الوالي هو الذي يعين صاحب الشرطة وفى حالات نادرة كان الخليفة هو الذي يعين صاحب شرطة ، وكان صاحب الشرطة ينوب عن الوالي في إمامة الصلاة وإدارة البلاد أثناء غياب الوالي ويدل على ذلك مقتل خارجة بن حذافة صاحب الشرطة في مصر أثناء ولاية عمرو على يد عمر بن بكر الخارجي الذي قتله بدلا من عمرو بن العاص[1].

ذا وقد بلغ عدد الولاة الذين تقلدوا حكم مصر في عصر الولاة خلال الفترة من سنة ٢٠ هـ/٦٤٠م إلى سنة٢٥٤ هـ/٨٦٨م أي منذ فتحها عمرو بن العاص إلى أن تقلد أمورها أحمد بن طولون الذي استقل بأمورها فيما بعد مائة وستة عشر واليا ١١٦.

وإذا نظرنا في تاريخ مصر خلال عصر الولاة نجد أنها ظلت منذ الفتح الإسلامي ولاية تابعة للخلافة الإسلامية ، وليس لها شخصية مستقلة إلى أن دخلهاالفاطميون.

وإن أغلب الولاة لم تتح لهم فرصة البقاء في منصب الولاية طويلا ومنهم من تولى أكثر من مرة ومنهم من لم تزد مدة ولايته على عدة أيام أو عدة أسابيع.

إن بعض الولاة خلال العصر العباسي أرسل نيابة عنه من تولى حكم مصر ويلاحظ أن ولاة مصر خلال عصر الخلفاء الراشدين والأمويين كانوا من العرب لأن الدولة آنذاك كانت عربية السيادة وبلغ عدد الولاة الذين تولوا حكم مصر منذ الفتح حتى نهاية عصر الدولة الأموية ما يقرب من أثنين وثلاثين واليا أما خلال العصر العباسي فقد تأثرت مصر بالسياسة العامة للدولة ، حيث ازداد النفوذ التركي فيها وولي مصر عدد من الولاة الترك كان أولهم يزيد بن عبد الله التركي (٢٤٢-٢٥٣هـ/٨٥٦-٨٦٧م) ويلاحظ كثرة تغير الولاة في مصر خلال العصر العباسي[2]

(١) الكندي : الولاة ص٣٢ ، ابن عبد الحكم : فتوح مصر ص١٠٥
(٢) الكندي : الولاة ص٢٠٢ ، أبو المحاسن : النجوم ، جـ٢ ص٣٠٨

لا مراء أن كثرة تغير الولاة لن ينتج عنه سوى الضرر بأحوال مصر واضطراب أمورها ومثال لذلك ما حدث خلال فترة الاضطرابات التي صاحبت الفتنة التي جرت بين الأمين والمأمون[١]

كان بقاء الوالي في الحكم متوقفا على تنفيذ مطالب الخلفاء وفق سياستهم حيث إن حكم الولاة كان يختلف لينا وشدة تبعا لاختلاف ميولهم ، فقد اشتهر البعض منهم بالعدل والجود والإصلاح ، والبعض الأخر اتسمت سياسته بالتعسف والجور والقسوة.

الوزير:

لم تعرف مصر منصب الوزارة[٢] في عصر الولاة ، وذلك بحكم تبعيتها مباشرة للخلافة[٣] ، وكان الوالي يستعين ببعض الكتاب في تحرير رسائله إلي مقر الخلافة وإلى مختلف أقاليم مصر ، فكان بمصر ديوان إنشاء ، وإن كان قليل الأهمية في بادئ الأمر.

وقد اشترك المصريون بنصيب وافر في إدارة البلاد فكان هناك كاتبان قبطيان أحدهما لإدارة مصر العليا ، والأخر لإدارة مصر السفلى[٤] وعندما استقل أحمد بن طولون بحكم مصر في إطار الخلافة العباسية وأصبح هو المتصرف في شئون مصر وضم إليه برقة والشام ، كان يشرف على أعمال الدولة بنفسه ويستطلع أحوال الرعية ، ولم يتخذ وزيرا بل استعان بكاتبه أحمد بن محمد الواسطي الذي كان يعمل عمل الوزارة وإن لم يتلقب بألقابهم ، وظل الواسطي هذا صاحب نفوذ كبير في دولة ابن طولون ، ولما خرج ابن طولون

---

(١) أحمد عبد الرزاق : تاريخ وأثار مصر الإسلامية ، ص٣٥

(٢) الوزارة : اختلف في أصل كلمة الوزارة وفي اشتقاقها فقيل أن أصل الكلمة فهلوي مأخوذ من فيشيرا ومعناها الأمر والتقرير وقيل أن أصلها عربي واختلف في اشتقاقها وقيل أن الكلمة مأخوذة من الوزر بكسر الواو وهو الثقل لأن الوزير يحمل عن الخليفة أثقال الحكم، وقيل إنها مأخوذة من الوزر وهو الملجأ ، قال تعالى "كَلَّا لا وَزَرَ" (القيامة:١١) أي لا ملجأ وسمي الوزير بذلك لأن الخليفة يلجأ إلية ليعاونه ، وقيل لإنها مأخوذة من الأزر وهو الظهر لأن الخليفة يقوى بوزيره كقوة البدن بالظهر . الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٩٥ ، ٩٦

(٣) ابن الطقطقي : الفخري ، ص١١٠

(٤)سيدة كاشف : مصر في فجر الإسلام ص٢٨

إلى الشام سنة ٢٦٤هـ/٨٧٧م استخلف ابنه العباس على مصر وضم إليه أحمد بن محمد الواسطي مديرا ووزيرا.[١]

وعندما خرج الواسطي إلى بغداد استعان ابن طولون بكاتب مصري هو جعفر بن عبد الغفار، ولم يكن على قدر كاف من الكفاءة، إلا أن أحمد بن طولون فضله على العراقي لأنه مصري "وتكون بطانته وحاشيته من البلد ويعود مرفقه على فريق من أهله وبذلك يكون أحرص على عمله"[٢].

وفي عهد خمارويه بن أحمد بن طولون علا شأن علي بن أحمد الماذرائي حتى صار إليه النظر في جميع أمور مصر، وربما أتخذ لقب الوزير.

وقد ظل علي بن أحمد الماذرائي ووالداه مسيطرين على أمور مصر المالية والإدارية إلى أن قتل مع "أبي العساكر جيش"، فحل محله ابنه أبو بكر بن علي أبن أحمد الماذرائي، وتولى أمور هارون بن خمارويه إلى أن زالت الدولة الطولونية ومع ذلك ظل لأبي بكر الماذرائي مكانته المرموقة أثناء تبعية مصر للخلافة[٣]

وفي عهد محمد بن طغج الإخشيد ولى الوزارة أبو بكر محمد بن علي الماذرائي[٤]، وخلع عليه ومشى بين يديه الأشراف وسائر الناس في ركابه ورد إليه الإخشيد التدبير بمصر والشام والرملة، وكان الإخشيد لا يصدر أمرا إلا بعد مشورته [٥].

واستوزر الإخشيد بعد الماذرائي أبا الحسن علي بن خلف بن طباب ثم عزله وقبض عليه، واستعان بعده بأبي الحسن محمد بن عبد الوهاب، ولكن الإخشيد صرفه واستعان بمحمد بن علي بن مقاتل الذي أصبح وزيره منذ سنة ٣٣٣هـ/٩٤٤م[٦].

---

(١) الكندي : الولاة والقضاة ص٢١٩
(٢) البلوي : سيرة ابن طولون ص٥٧
(٣) جمال سرور : الدولة الفاطمية ص٦٧
(٤) سيدة كاشف : عصر الاخشيديين ص١٥٥
(٥) ابن سعيد : المغرب في حلى حضرة القاهرة ص٢٥
(٦) حمدي المناوي : الوزارة والوزراء ، ص٢٤

ولما توفى الأخشيد رجحت كفة الماذرائي مرة أخرى وكانت له اليد العليا في أن يخلف أنوجور أباه ، فأسند إليه الأمر وقبض على محمد بن مقاتل ، وظل الماذرائي ينظر في الأمور حتى غضب عليه أنوجور وسجنه حيث ظل معتقلا في سجنه إلى أن أطلق كافور سراحه سنة ٣٣٦هـ / ٩٤٧م واستخدمه فترة من الزمن[١] ، وفي أواخر الدولة الإخشيدية كان بها الوزير أبو الفضل جعفر بن الفرات الذي ظل وزيرا إلى أن فتح جوهر الصقلي مصر ، ولذلك عندما دخل جوهر الصقلي مصر ، اتخذه وزيرا حتى يتآلف المصريون ، فظل في منصبه لقبا فقط ، فلما وصل المعز أعفاه من منصبه[٢].

ظهرت الوزارة عند الفاطميين ولعب الوزير في دولتهم الذي لعبه مثيله في الدولة العباسية وتعرض لما تعرض له الوزير العباسي[٣].

ويذكر المقريزي : "أن المعز لم يوقع اسم الوزارة على أحد في أيامه"[٤] ، ولما تولى ابنه العزيز واستقرت الأمور بدأ الخليفة يتنازل عن بعض الشيء من سلطانه لأحد المخلصين له وهو يعقوب بن كلس ، وأسند إليه رتبة الوزارة ولقبه بـ "الوزير الأجل" سنة ٣٦٧ هـ / ٩٧٧ م[٥] ، ومنذ ذلك التاريخ بدأت خطة الوزارة تأخذ مكانها في الدولة الفاطمية وظلت أهم وظائفها حتى كان لها تأثير كبير في سياستها الدينية والداخلية والخارجية ، ثم أدت في نهاية الأمر إلى سقوطها.

وقد تطورت سلطة الوزير في تصريف شئون الخلافة ، وكانت تتوقف على مدى سلطة الخليفة من قوة وضعف وأيضا تتوقف على شخصية الوزير نفسه ، فنجد وزراء أقوياء مثل ابن كلس والجرجرائي ، واليازوري الذين أدوا للدولة الكثير ووزراء آخرين

(١) المناوي : الوزارة والوزراء ص ٢٤
(٢) عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية في مصر ص٢٤٥
(٣) حسن إبراهيم حسن : النظم الإسلامية ص١٣٢-١٣٨
(٤) المقريزي : الخطط ، جـ١ ص٤٣٩
(٥) المقريزي : الخطط ، جـ٢ ص٢٧٣

أضعفت نفوذهم قوة الخليفة مثل الوزراء في عهد الحاكم وعهد المستنصر حيث فقدت الوزارة هيبتها وكثر عزل الوزراء[١].

وأصبحت الوزارة منذ أواخر عهد المستنصر وزارة تفويض[٢] تقلدها كثير من أرباب السيوف بعد أن كانت وزارة تنفيذ[٣] أو وساطة، وبذلك تحولت الوزارة إلى سلطة استبدادية، ومن أشهر وزراء هذا العصر بدر الجمالي الذي فوض إليه المستنصر جميع سلطاته ٤٦٨هـ / ١٠٧٦م[٤].

وزاد نفوذ الوزراء في العصر الفاطمي الثاني وتفحلت قوتهم وتضخمت ثروتهم وصار في أيديهم أمر تعين الخلفاء وعزلهم واختيار الخلفاء أيضا[٥].

ومن أهم واجبات الوزير :

١. تنظيم أمور الدولة في نواحي الإدارة وضبط مواردها المالية.
٢. ضمان أموال الدولة وعدم ضياعها فإن قل مبلغ الضمان قبض على الوزير أو عزل
٣. كان للوزير الرأي الأول في اختيار رؤساء الدواوين.
٤. كان له الحق في الإشراف على الجيش.
٥. كان ينظر في المظالم وذلك منذ وزارة بدر الجمالي[٦].
٦. لما زاد نفوذ الوزراء صار الوزير يقلد قاضي القضاة وداعي الدعاة وكانت من قبل الخليفة رأسا.

---

(١) جمال سرور : الدولة الفاطمية ، ص ١٤٢
(٢) وزارة التفويض : أن يستوزر الخليفة من يفوض إليه تدبير الأمور برأيه واجتهاده ولا يستشير الوزير فيها الخليفة أي أن الخليفة لا يملك ولا يحكم ، الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص٩٢
(٣) وزارة التنفيذ : أن الوزير ينفذ أمر الخليفة الذي يشرف على جميع تصرفاته ، ولا ينفذ شيئا إلا بعد مشورته. الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص٩٣
(٤) أبو المحاسن : النجوم ، جـ ، ص١٠١
(٥) جمال سرور : الدولة الفاطمية، ص١٤٣
(٦) حمدي المناوي : الوزارة ص٣٣-٤٦

ألقاب الوزارة :

كان أول من تلقب من الوزراء بالألقاب هو يعقوب بن كلس وهو أيضا أول من وزر بالدولة ولقبة العزيز بالله "الوزير الأجل" سنة ٣٦٨هـ/٩٩٦م ، وظل هذا اللقب يطلق على الوزراء الذين أتوا بعده حتى اختفى منذ وزارة بدر الجمالي[١].

وفى عهد الحاكم تولى الوساطة له الحسن بن عمار سنة٣٨٦ هـ/ ٩٩٦م ولقب "أمين الدولة" وتلقب برجوان بلقب "أستاذ" ؛ ولقب اليازورى في عهد المستنصر "الوزير الأجل الأوحد المكين سيد الوزراء ، تاج الأصفياء قاضى القضاة وداعي الدعاة علم المجد خالصة أمير المؤمنين " ، ولقب بدر الجمالي في عهد المستنصر بالله بألقاب كثيرة هي "السيد الأجل أمير الجيش ، سيف الإسلام ، ناصر الأنام ،كافل القضاة المسلمين وهادى دعاة المؤمنين" وقد منحت له هذه الألقاب على فترات مختلفة .

وتلقب الأفضل بن بدر الجمالي بالألقاب الآتية :" الأجل ، الأفضل ، سيف الأمام ، جلال الإسلام ، شرف الأنام ، ناصر الدين خليل أمير المؤمنين ، أبو القاسم شاهنشاه" ، ولقب المأمون البطائحي للخليفة الآمر سنة ٥٥٥ هـ بـ"الآجل المأمون تاج الخلافة وجيه الملك فخر الصنائع ذخر أمير المؤمنين "

أما أبو علي أحمد بن الأفضل الذي تولى وزارة الحافظ فقد اختار لنفسه ألقابا عديدة منها "السيد الآجل الأفضل مالك أصحاب الدولة والمحامى عن حوزة الدين ، وناشر جناح العدل على المسلمين الأقربين والأبعدين ، ناصر إمام الحق في حالة غيبته وحضوره والقائم بنصرته بماضي سيفه وصائب رأيه وتدبيره ...."

(١) حمدي المناوي : الوزارة ص٦٤

كل هذه الألقاب تدل دلالة واضحة على أن الوزير أصبح المسيطر على أمور الدولة وحده ولا ينازعه أحد ، ولما تولى بهرام الوزارة في عهد الحافظ لم يتلقب بلقبي "كافل قضاة المسلمين وهادي دعاة المؤمنين" لأنه كان نصرانيا ، أما رضوان بن ولخشى فلقب "بالسيد الأجل الأفضل أمير الجيوش سيف الإسلام ناصر الامام ، كافل قضاة المسلمين وهادى دعاة المؤمنين " ، ولقب بعض الوزراء بلقب "ملك" وكان أول هؤلاء رضوان بن ولخشى ، وأيضا بن سلار الذي لقب "بالملك العادل" ، وطلائع بن رزيك تلقب "بالملك الصالح" ، ولقب شاور بلقب "سلطان الجيوش" بدلا من أمير الجيوش ولقب شيركوة "بالملك المنصور" ولقب صلاح الدين "بالملك الناصر"(١).

صاحب الشرطة :

الشرطة(٢) وظيفة من وظائف السيف وموضوعها تنفيذ العقوبات ، فبعد الفتح الإسلامي امتدت أطراف الدولة الإسلامية إداريا ، وتم إنشاء الدواوين وبيت المال ، وبعد زيادة الخراج أصبحت المدينة في حاجة ماسة إلى حراسة ليلية مستمرة فخصص أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ لهذه المهمة بعض الرجال الذين يتناوبون الحراسة فيما بينهم في نوبات ودوريات متبادلة ، فعرفت بذلك أهم وظائف الشرطة وهى توفير الأمن للمواطنين ، وحراسة مؤسسات الدولة العامة ، وأطلق على الذين يقومون بهذه المهمة اسم "العسس" ولم يكن يطلق عليهم اسم الشرطة .

(١) المقريزي : الخطط ، جـ١ ص٤٤ ، جمال سرور : الدولة الفاطمية ، ص١٤٢، ١٤٣ ، المناوي : الوزارة ، ص٧٠ ، ٧٣

(٢) الشرطة: كلمة مشتقة من الشرط أي العلامات التي كان أصحاب الشرطة يضعونها فوق ملابسهم من أجل أن يعرفهم الناس ، القلقشندي : صبح جـ٥ ، ص٤٥ ، ٤٢٣

أول ما أطلق اسم الشرطة على المهنة كان في عهد أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضي الله عنه، وفى عهد الخلافة الأموية عرفت الشرطة لأول مرة نظام "المراقبة" ثم توسعت اختصاصاتهم حتى شملت أعمال القضاء .

ومن يتولى هذا المنصب كان يطلق عليه اسم "صاحب الشرطة" وكان لوالى مصر في أغلب الأحيان حق تعيين صاحب الشرطة على أنه كان بمثابة نائب الوالي حيث كان ينوب عنه في إدارة البلاد أثناء غيابه للحج أو للحرب ، كما كان ينوب عنه أيضا في إقامة الصلاة[١] ، وكان الخلفاء يتدخلون في بعض الأحيان في تعيين أصحاب الشرطة ، بل لجأ بعضهم إلى تعيين أصحاب الشرطة في منصب ولاية مصر في حالة تنحية الوالي أو وفاته ، وهذا بطبيعة الحال كان راجعا إلى تمرس أصحاب الشرطة في الحكم[٢] ، وكان أصحاب الشرطة هم درع الأمن في شتى قرى ومدن مصر ، وكانوا يساعدون الولاة في مهامهم ، بجانب مساعدة القضاة في تنفيذ أحكامهم ، هذا بجانب تنفيذ العقوبات التي كانت تفرض على بعض المخالفين والمذنبين من قبل المحتسب ، وكانوا يحافظون على الأمن الداخلي بمنع وقوع الجرائم والقبض على الجناة وإقامة الحدود عليهم[٣].

وكان من مهام صاحب الشرطة نشر الفضيلة والمحافظة على الأخلاق الفاضلة ومنع الفساد[٤] ، وقد أسندت إلى أصحاب الشرطة أيضا بعض المهام الأخرى بجانب الحراسة ومنع الفساد ، حيث كانوا يسهمون في إطفاء الحرائق ، وتحصيل الجزية ، وإصدار الدنانير وغيرها[٥].

(١) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص ١٠٥ ، ابن دقماق : الانتصار ، جـ٤ ص٦
(٢) الكندي : الولاة ص١٩٢ ، أبو المحاسن : النجوم ، جـ٢١
(٣) ابن خلدون : المقدمة ، ص٢٢٢ ، أبو المحاسن : النجوم ، جـ٢ ص٢٦
(٤) أحمد عبد الرزاق : شرطة القاهرة ، ص١٣
(٥) أحمد عبد الرزاق : تاريخ وأثار مصر الإسلامية ، ص٣٧

وخلال عصر الولاة كان مقر صاحب الشرطة في الفسطاط مع الوالي ، ولكن بعد تأسيس مدينة العسكر سنة ١٣٣هـ/٧٥٠م على يد صالح بن على أنشئت شرطة جديدة إلى الجنوب من الموقع الذي يشغله جامع أحمد بن طولون[١] عرفت باسم الشرطة العليا ، بينما اشتهرت شرطة الفسطاط بالشرطة السفلى ، وقد احتفظ صاحب شرطة الفسطاط بالكلمة العليا على زميله صاحب شرطة العسكر بوصفة حاكم عاصمة البلاد[٢].

وقد بلغ عدد متولي الشرطة في مصر منذ الفتح حتى عهد ابن طولون (٢١-٤٥٢هـ/٦٤١-١٠٦٠م) ١٥٠ شخصا ، وقد ظهرت هذه الوظيفة بصفتها المعروفة خلال عصر الأمويين حيث أوجدها معاوية لتقوم بحراسته وقت الصلاة ولتكون أداة في يد عماله لتنفيذ سياسته[٣] ، فكان أول من عملها في الإسلام وربما يكون قد أخذها عن البيزنطيين من نظامهم في الأمن ، ثم تطورت وأصبح أساس عملها أن تكون تابعة للقضاء[٤] .

عامل الخراج:

يمثل عامل الخراج في منصبه "منصب وزير المالية" في وقتنا الحاضر ، فهو الذي يشرف على الجباية والنفقات ، ويقوم بإرسال الفائض إلى بيت المال في عاصمة الخلافة ويتبعه "ديوان الخراج" وكان مقره مدينه الفسطاط ، أو العسكر ، أو القطائع أو القاهرة وله فروع في الأقاليم ، ويعمل معه مجموعة كبيرة من الموظفين الكبار والصغار ، وكانت الدولة تجند له الجيش والشرطة إذا لزم الأمر وواجهته بعض الصعوبات في جباية الضرائب .

(١) سيدة كاشف : أحمد بن طولون ، ص١٦٣ ، حسن الباشا : الفنون والوظائف ، جـ٢ ص ٦٨٠
(٢) أحمد عبد الرزاق : شرطة القاهرة ، ص١٤
(٣) ابن الأثير : الكامل ، جـ٣ ص١٩٨
(٤) عبد المنعم ماجد : تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى ، ص٥٨ ،٥٩

وكان منصب عامل الخراج من أهم مناصب الولاية ، ويكاد يتساوى مع منصب الوالي في الأهمية ، فبينما كان للوالي قيادة الجيوش كان عامل الخراج يشرف على الشئون المالية فيجمع الخراج ، ويصرف الرواتب وأعطيات الجند ونفقات الولاية ، وكان الوالي يمتاز على عامل الخراج في أنه يؤم المسلمين في الصلاة ، ولو جمع رجل بين منصب الولاية والخراج لأصبح كالحاكم المستقل في ولايته[١]، وقال عمرو بن العاص "ولاية مصر جامعة تعدل الخلافة"[٢].

وقد جمع عمرو بن العاص بين الولاية والخراج ، ولما قل ما جمعه من خراج مصر عما كان عليه قبل الفتح انبه الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ ، ولما أراد الخليفة عثمان بن عفان ﷺ أن يولي عمرو على الحرب (أي يوليه الصلاة وأن يولي عبد الله بن سعد خراج مصر) رفض عمرو ذلك وقال " أنا كماسك البقرة بقرنيها وآخر يحلبها"[٣] ، ورفض ما أراد عثمان وترك ولاية مصر وعاد[٤] وتبين أهمية عامل الخراج من أنه بعد وفاة عمرو بن العاص عين معاوية بن أبي سفيان (٤٠-٦٠هـ / ٦٦٠-٦٨٠م) أخاه عتبة بن أبي سفيان (٤٣-٤٤هـ/٦٦٣-٦٦٤م) واليا على الصلاة في مصر[٥] وولى وردان الخراج ، ولما أشتكى عتبة من قلة نفوذه ضم إليه معاوية الخراج[٦].

تولى أسامة بن زيد التنوخي (٩٦-٩٩هـ / ٧١٤-٧١٧م) خراج مصر أثناء ولاية عبد الملك بن رفاعة سنة (٩٦هـ/٧١٤م) ، وفي خلافة سليمان بن عبد الملك (٩٦ - ٩٩هـ /٧١٤ -

(١) سيدة كاشف : مصر في فجر الإسلام ، ص٢٠
(٢) القلقشندي : صبح ، جـ٣ ص٣٠٦
(٣) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص ١٧٨ ، سيدة كاشف : مصر في فجر الإسلام ص٢١
(٤) أحمد عبد الرزاق : الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى ، القاهرة ١٩٩٠ ص٧٧
(٥) الكندي : ولاة مصر ص٥٨،٥٧
(٦) السيوطي : تاريخ الخلفاء ص٢١٨

٧١٧م)[١] ، وكتب إليه سليمان: "أحلب الدر حتى ينقطع ، وأحلب الدم حتى ينصرم"[٢]، وكان ذلك أول شدة دخلت على أهل مصر.

وكان عمر بن عبد العزيز يذم تصرفات أسامة بن زيد في جمع الخراج ، إلا أن هذه التصرفات كانت لأوامر من الخليفة سليمان الذي تشدد في جمع الخراج وعندما توفي سليمان وتولى الخلافة عمر بن عبد العزيز (٩٩ -١٠١هـ /٧١٧-٧١٩م) كتب بعزل أسامة بن زيد وأمر به أن يحبس ويقيد ويحل عن القيد عند كل صلاة ، ثم يرد إلى القيد ، فحبس بمصر مدة ، ثم نقل إلى فلسطين فحبس بها حتى مات عمر بن عبد العزيز ، وتولى بعده يزيد بن عبد الملك (١٠١-١٠٥هـ /٧١٩-٧٢٣م) ، فأعاد أسامة بن زيد على خراج مصر ثانية[٣].

ولعلنا نتبين أهمية عامل الخراج ونفوذ صاحبه من ذلك الدور الذي لعبه عامل الخراج عبيد الله بن الحبحاب في مصر أثناء خلافة هشام بن عبد الملك(١٠٥-١٢٥هـ/٧٢٣-٧٤٢م)[٤] ، حيث تتابع خلال هذه المدة خمسة ولاة[٥] دخل في نزع معهم ، وشكاهم للخليفة الذي كان يستجيب له ويأمر بعزلهم ومثال لذلك عندما تنازع ابن الحبحاب مع والي مصر سنة ١٠٨ هـ / ٧٢٦م وهو الحر ابن يوسف الثقفي[٦] كتب إلى الخليفة هشام يشتكي إليه فعزله الخليفة وعين بدلا منه حفص ابن الوليد على الصلاة ، وأيضا تدخل في عزل حفص وولى عبد الملك بن رفاعة ، ثم أخاه عبد الملك بن رفاعة ١٠٩-١١٧هـ وهو الذي دبر لابن الحبحاب حتى أخرجه هشام بن عبد الملك من مصر واستعمله على إفريقية سنة ١١٦هـ/٧٣٤م[٧]

(١) السيوطي : تاريخ الخلفاء ص ، الكندي : ولاة مصر ، ص ٨٧
(٢) أبو المحاسن : النجوم ، جـ١ ، ص٢٣٢،٢٣١
(٣)هويدا رمضان : المجتمع في مصر الإسلامية ، جـ١ ،ص ٢٥١
(٤) السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص٢١٨
(٥) الكندي : ولاة مصر ، ص٧٢-٧٦
(٦) الكندي : ولاة مصر ، ص٩٥
(٧)سيدة كاشف : مصر في فجر الإسلام ، ص٢٣

وقد درج العباسيون على أن يفصلوا بين مناصب السياسة والدين ومناصب الشئون المالية ، ولذا نجد عامل الخراج من أهم الموظفين في الدولة في بعض الأحيان وطغى منصبه على منصب الوالي نفسه ، وكثيرا ما زاد عدد عمال الخراج في الضرائب مما دفع المسلمين والمصريين إلى الثورة ضدهم ، ومثال لذلك ما حدث في سنة (٢١٣هـ /٨٢٨م) ضد عامل الخراج صالح بن شيرزاد أثناء خلافة المأمون (١٩٨ - ٢١٨هـ/ ٨١٣ - ٨٣٣م)[١] وولاية عيسى بن يزيد الجلودي (٢١٢ -٢١٤هـ/ ٨٢٧- ٨٢٩م)[٢] ، وأيضا في سنة (٢١٦هـ/ ٨٣١م) أثناء ولاية عيسى بن منصور (٢١٦-٢١٧هـ/ ٨٣١ -٨٣٢م)[٣].

وعند قيام الدولة الطولونية كان الخراج في يد أحمد بن المدبر ، وقد اشتد في جمع الضرائب واستحدث فيها ، فقد فرض ضريبة على النطرون وعلى الكلأ - المراعي - وعلى المصايد ، وكسب ابن المدبر بهذا الأسلوب قوة في مصر ، وكسب رضاء الخلافة بما كان يرسله من أموال ، بجانب استناده إلى أخيه إبراهيم ولكي يحقق ابن طولون أهدافه الرامية إلى الاستقلال بمصر وشئونها فقد وقف في وجهه واستطاع أن يخرجه من مصر ، وولى بدلا منه محمد بن هلال وسيطر هو على الشئون المالية في الولاية[٤]

وسار الأخشيد على نهج الطولونيون ، ولكن هذا ليس معناه أن ابن طولون والإخشيد كانا يجمعان بين منصبي الوالي وعامل الخراج ، وإنما أصبحوا هم الذين يختارون أو يفصلون هؤلاء العمال بعد أن كان هذا يتم من قبل الخلفاء العباسيين ، لأننا نجد عمال الخراج في العهد الطولوني مثل محمد بن هلال وأبي أيوب ، وفي العهد الإخشيدي استأثرت

(١) ابن طبا طبا : الفخري ، ص٢١٦ -٢٢٢ ، السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص٢٦٨
(٢) الكندي :ولاة مصر ، ص٢٠٨
(٣) الكندي : ولاة مصر ، ص٢١٤ ، أبو المحاسن : النجوم ، جـ٢ ، ص٢١٦
(٤) حسن محمود : حضارة مصر في العصر الطولوني ، ص٣٦ ،٣٧ ، هويدا رمضان : المجتمع جـ١ ، ص٢٥٤

أسرة الماذرائيين بهذا المنصب ، ولقد تعرض كثيرون منهم لنقمة كل من الطولونيين والإخشيديين لما جمعوه من مال من عملهم في الخراج[١].

أما في عصر الدولة الفاطمية فنجد أن الخليفة المعز لدين الله الفاطمي قد وضع كل أموره المالية ومنها أعمال الخراج في يد يعقوب بن كلس ، ومعه عسلوج بن الحسن[٢] .

صاحب البريد :

نحن نعرف أن الرسول ﷺ والخلفاء كانوا يتبادلون الرسائل مع الملوك والأباطرة وغيرهم من عمالهم وموظفيهم وقد أحكم نظام البريد في العصر الأموي.

أن معاوية بن أبي سفيان هو أول من وضع البريد لوصول الأخبار إليه بسرعة[٣] وتبعه في ذلك الأمويين ، ويذكر أن الخليفة عبد الملك بن مروان (٦٥-٨٦هـ / ٦٨٤-٧٠٥م) قام بمسح الطرق أي قياسها ووضع حدود على كل مساحة قدرها ميل ، كما أنه قام بتعمير أربعة طرق تخرج من إيلياء (أي بيت المقدس) ومن دمشق[٤].

وفي العصر الأموي أصبح للبريد ديوان عرف باسم (ديوان الرسائل)[٥] وبقي هذا الاسم في العصر العباسي ليدل على هذا الديوان ، وزاد اهتمام العباسيين بالطرق وتعبيدها، وإقامة المحطات البريدية لراحة ناقلي البريد وتبديل خيولهم ، حتى صارت هكذا ، ومن بغداد مركز تتشعب منه الطرق إلى جميع الجهات وكانت جميع الطرق تؤدي إلى بغداد[٦] ، ولم يكن البريد نظاما يستعمله العامة من الشعب وإنما كان نظاما حكوميا رسميا[٧].

---

(١) المقريزي : الخطط ، جـ١ ص٣١٤ ، حسن محمود ، سيدة كاشف : عصر الطولونيين والأخشيديين ، ص٢٢، ٢٣،١٨٦

(٢) جمال سرور : الدولة الفاطمية ، ص١٤١ ، جمال الشيال : مصر في العصر الفاطمي ، ص٤٣٩

(٣) القلقشندي : صبح ، جـ١٤ ص٣٦٨

(٤) أحمد عبد الرزاق : تاريخ وأثار مصر الإسلامية ، ص١٤٠

(٥) عبد المنعم ماجد : الحضارة في العصور الوسطى ، ص٣٦

(٦) حسن الباشا : دراسات في الحضارة الإسلامية ، ص٦٥

(٧) سيدة كاشف : مصر في عصر الولاة ، ص٢٨ ، عبد المنعم ماجد : العصر العباسي الأول ، جـ١ ص١٤

وقد استعمل الخلفاء نظام البريد في أول الأمر لنقل أخبار الولاة وكبار الموظفين إليهم ، وللتجسس على عمالهم وخاصة خلال العصر العباسي[١] .

وكانت مهام صاحب البريد تعني الخلافة وتعني عمال الخليفة أكثر مما يعني مصر نفسها ، ولذا كان صاحب البريد يتدخل في شئون رجال الحكم وعلى فكان يتدخل في عمل القاضي مما جعل القاضي يستعفي عن القضاء في بعض الأحيان[٢]

وكما كان للخلفاء أصحاب بريد ينقلون إليهم أخبار ولاة الأقاليم كان للوالي أيضا عامل بريد ينقل له أخبار عمال الأقاليم بمصر ، فعلي سبيل المثال نجد الوالي قرة بن شريك في زمن الخليفة الوليد بن عبد الملك (٩٠ -٩٦هـ / ٧٠٩-٧١٤ م) يرسل كتاب إلي بسيل صاحب أشقوه - إحدى كور الصعيد -واسمها الآن كوم اشقا بين أبو تيج وطهطا بأسيوط يطلب منه أن يرسل التعليمات الخاصة بدفع الجزية إلي صاحب كورته المقصود بها الموظف المشرف علي مالية الكورة إلي موازيت القرى أي رؤساء ومشايخ القري[٣]

كذلك كان للوالي بمصر كتبة كثيرين يستعين بهم في تدوين رسائله إلي الخليفة وإلي عمال أقاليمه وكانوا يسجلون أسماءهم في نهاية هذه الرسائل[٤] ، وهذا يدل علي وجود ديوان رسائل أو بمعني أخر ديوان إنشاء يؤكد القلقشندي وجود ذلك منذ الفتح حتى نهاية الدولة الطولونية وإن أشار إلي قلة أهميته[٥] ، وقد تولي البريد في مصر أثناء الدولة الطولونيه الحسن بن مهاجر.

صاحب الطراز :

عني المسلمون في مصر الإسلامية بصناعة النسيج منذ الفتح الإسلامي لها وعملوا علي تقدمها وازدهارها ، حيث بقيت هذه الصناعة في يد أهل البلاد سواء من اعتنق

(١) المقريزي الخطط ، جـ٢ ص١٤ ، سيدة كاشف : عصر الولاة ، ص٢٨
(٢) الكندي : الولاة والقضاة ، ص٣٨٤
(٣) سيدة كاشف : عصر الولاة ، ص٢٩
(٤) أحمد عبد الرزاق : تاريخ وأثار مصر الإسلامية ، ص٤١
(٥) القلقشندي : صبح ، جـ٤ ص٢٨

الإسلام منهم أو من بقي على دينه[١] ، واحتكرت الحكومة على مدى العصور المختلفة صناعة النسيج وكانت هناك مصانع حكومية تسمى طراز وهي نوعان :

الأول : طراز الخاصة ، حيث كانت تصنع المنسوجات الخاصة للخلفاء والأمراء والولاة والوزراء والقضاة وغيرها من الشارات والأعلام والفساطيط.

الآخر: طراز العامة وكانت تخضع لإشراف الحكومة ومراقبتها[٢] ، وكانت تنتج الأقمشة اللازمة للشعب .

وكان يشرف على دار الطراز الخاصة (المعامل - المصانع)[٣] رجل من أعيان المستخدمين من أرباب العمائم والسيوف[٤] أطلق عليه صاحب الطراز أو ناظر الطراز ، وكان ينظر في أمور الصباغ والحاكة في دور الطراز وإجراء رزقهم والإشراف على أعمالهم[٥]، وكان يعاون صاحب الطراز في الإشراف على دور الطراز موظف آخر أطلق عليه متوكل بالطراز ، حيث كان بكل إقليم من الأقاليم المصرية موكل بالطراز خلال القرون الإسلامية الأولى[٦] ، مثل طلخا وأسيوط ، وأخميم ، والفيوم ، والقاهرة ، والإسكندرية ، وقد أشار القلقشندي إلى وجود الطراز بالإسكندرية خلال العصرين الأموي والعباسي[٧] ، ومن أصحاب الطراز في العصر الإخشيدي : جابر ، وشفيع ، وبكير ، وأبو يزيد ، وعبيد ، وفائز وقد وصلت إلينا أسمائهم على قطع النسيج المختلفة من الكتان ولا تزال محفوظة بالمتحف الإسلامي بالقاهرة[٨]

(١) سيدة كاشف : عصر الإخشيديين ، ص٣٣٥
(٢) زكي محمد حسن : الفن الإسلامي ، ص٨٧، ٨٨
(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، جـ١ ص٢٨٣ ، ابن خلدون : المقدمة ، ص١٩٩
(٤) المقريزي : الخطط ، جـ١ ، ص٤٦٩ ، ارنست كونل : الفن الإسلامي ، ص٥٢،٥١
(٥) ابن خلدون: المقدمة ، ص١٨٧
(٦) القلقشندي : صبح الأعشي ، جـ٤ ص٧ ، صفيه على محمد : مدن مصر الصناعية ، ص٣٤٣
(٧) جروهمان : أوراق البردي ، جـ٢ ، ص١٥٣ ، حسن الباشا : الفنون الإسلامية والوظائف ، جـ٣ ص٩٩٥، سيدة كاشف : عصر الإخشيديين ، ص١٨١
(٨) سيدة كاشف : عصر الإخشيديين ، ص ١٨٠، ١٨٩

وقد بلغ صاحب الطراز مكانة مرموقة خلال العصر الفاطمي حيث كان من أعلى الموظفين مقاما وأحسنهم راتبا وكان له مساعدون في مصانع النسيج بكل إقليم وكان له مقر رسمي ومراكب حكومية ينتقل بها في النيل[١]

ولما تعددت الدول وضعفت ، تعطلت وظيفة ديوان الطراز وكانت بعض الدول الإسلامية كدولة المماليك إذا احتاجت إلى الطراز ، صنع لها ما تحتاج إليه في دور صناعة لا تملكها[٢].

متولي دار الضرب

أسست في مصر دار لضرب النقود على يد أحمد بن طولون[٣] حيث ضربت الدنانير التي عرفت بالأحمدية وامتازت بعيارها الجيد[٤] وكانت السكة[٥] من شارات الملك[٦]

ويبدو أن دار الضرب لم تكن كبيرة أو معتمدة في نظامها ، حيث كان يعمل فيها نفر قليل من الموظفين يعرف بعضهم باسم المعدلين ، ويعرف الآخر باسم السباك وهو الذي يختص بإعداد السبائك المعدنية للسك[٧] ، وكذلك النقاش وهو المكلف بنقش المسكوكات وصيانة رسومها وتصميمها وكان يطلق عليه الطباع أو الفتاح[٨] ، وكذلك الضراب بمعنى الطباع في أول أمر تعريب النقود وهناك الناقد ، والمعدل والصانع الذي يقوم بصنع الصنج الزجاجية الخاصة بالنقود داخل دار الضرب[٩] ، وكل هؤلاء الموظفين بدار الضرب كانوا تحت إشراف صاحب دار الضرب أو ناظر دار الضرب ومتولي دار الضرب الذي كان له

(١) القلقشندي: صبح الأعشي ، جـ٣ ص٤٨٢ ، المقريزي : الخطط ، جـ١ ص٤٦٩
(٢) ابن خلدون : المقدمة ، ص١٨٧
(٣) البلوى : سيرة بن طولون ، ص١٩٦
(٤) المقريزي: كتاب النقود القديمة الإسلامية ، ص٥٧
(٥) السكة: هي الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بهما بين الناس بطابع حديد ينقش فيه صور أو كلمات مقلوبة ويضرب بها على الدينار أو الدرهم فتخرج رسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة ، وذلك بعد تقدير المعادن المستخدمة في سك العملة ابن خلدون : المقدمة ،ص١٨٢ ،١٨٩
(٦) ابن خلدون : المقدمة ، ص١٨٣
(٧) ابن مماتي: قوانين الدواوين ، ص٢٣٨ ، بن بعرة: دار الضرب ، ص٩٠
(٨) الهمزاني : الجوهرتين العتيقتين ، ص١٨٧، حسن الباشا الفنون الإسلامية ، جـ٣ ، ص٢٨٩
(٩) حسن الباشا : الفنون الإسلامية ، جـ١، ص٥٤٣ ، جـ٢ ص٦٩٩

سلطة مباشرة على العمال في دار الضرب مما لا يتعارض مع إشراف القاضي من الجهة الإدارية[١].

وكان يعاونه في الإدارة على دار الضرب عدد من الإداريين يأتي في مقدمتهم المشارف وهو المختص بمراقبة محتويات مخازن الدار من الذهب والفضة والنحاس، وآلات السك وصنع العيار وغيرها[٢]، والشاهد وكانت وظيفته تتمثل في مشاهدة جميع متعلقات الدار بجانب كتابة البيانات اللازمة في السجلات التي يشهد عليها ويوقع على ما رأى وشاهد[٣].

ويبدو أن موظفي دار الضرب كانوا ينتقلون مع الأمير في بعض الأحيان ويلبون طلبه وموافاته إلى حيث يكون، فإن نقود العصر الطولوني ضربت في مدن مختلفة مثل مصر ودمشق وحران وحمص وحلب وإنطاكية والنقود الإخشيدية في مصر والفسطاط وفلسطين والرملة ودمشق[٤].

ويبدو أن دار الضرب خلال العصر الإخشيدي كانت معطلة، حيث تم للفاطميين دخول مصر حين أمر جوهر الصقلي بفتحها وضرب فيها سكه باسم المعز لدين الله الفاطمي، وظلت هذه الدار تؤدي عملها إلى أن أنشأت دار ضرب أخري في عهد الأمر بأحكام الله الفاطمي[٥]، حيث صار ما يضرب باسمه في ستة مواضع، القاهرة ومصر وقوص[٦] وعسقلان وصور والإسكندرية[٧]، وكانت دار الضرب من المنشآت التي اهتم بها الخلفاء الفاطميون فأسندوا الإشراف عليها للقضاة تعظيما لشأنها بجانب ما يسند إليهم

(١) بن بعرة : كشف الأسرار العلمية ، ص٣٣
(٢) بن مماتي : قوانين الدواوين ، ص٣٠٢
(٣) بن بعرة : كشف الأسرار العلمية ، ص٣٤
(٤) سيدة كاشف : عصر الأخشيديين ، ص١٩٢
(٥) أبو المحاسن : النجوم ، جـ٤ ص٥٣
(٦) يذكر المقريزي : "أن الأمير مؤيد الملك تولى قوص سنة ٥١٦ هـ وأمر أن يبنى فيها دار ضرب ، وضربت بها دنانير ودراهم وصار كل ما يصل من اليمن والحجاز من دنانير وغيرها يضرب بهذه الدار" ، المقريزي : اتعاظ الحنفا ، جـ٣ ص٩٣
(٧) المقريزي : اتعاظ الحنفا ، جـ٢ ص٩٤

من وظائف واختصاصات وكان السبب في ذلك هو ضمان شرعية وزن الدنانير والدراهم والتأكد من عدم غش الذهب[١] .

المحتسب :

الحسبة من الوظائف الدينية ، وهي الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله[٢] ، وهو فرض على القائم بأمور المسلمين وله سند شرعي في القرآن الكريم في قوله تعالى:﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾[٣]، وما لبث نظام الحسبة أن تطور وتعدى ذلك إلى واجبات عملية تتفق ومصالح المجتمع وبخاصة سكان المدينة حيث كان معظمهم من أرباب الحرف والتجارة.

وكان يشترط في من يتولى وظيفة الحسبة أن يكون مسلما ، حرا ، بالغا ، عاقلا ، عالما بالأحكام الشرعية ، فقيها ، عادلا ، عفيفا عن أموال الناس ، متورعا عن قبول الهدية من أرباب الحرف والصنائع ، متصفا بالرفق ولين القول وطلاقة الوجه والصبر ، فطنا لا يرتشي.

- ويجب أن يكون بارعا في الاجتهاد[٤].
- وأن يكون مواظبا على سنة رسول الله ﷺ من قص الشارب ، ونتف الإبط ، وتقليم الأظافر ، ونظافة الثياب ، والتعطر بالمسك وغير ذلك[٥] .
- ويجب على المحتسب أن يعمل بما يعلم ، ولا يكون قوله مخالفا لفعله حتى لا يتعرض لسخرية الناس من ناحية ، وتكون دعوته مقبولة من ناحية أخرى لأنه لا يجوز أن

(١) القلقشندي: صبح ، جـ٣ ، ص٤٦٢
(٢) ابن خلدون : المقدمة ، ص٤٠٦
(٣) سورة آل عمران : من الآية ١٠٤ .
(٤) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص٢٣٧
(٥) الشيزري : نهاية الرتبة ، ص٨

يدعو لشيء يفقده[١] ، وأيضا ليتجنب قوله تعالى في ذم مثل هذا ﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ ﴾[٢]

- كما أشترط أن يكون مرتب المحتسب من بيت المال ، وكان له زي مميز حيث كان يرتدي زي العلماء[٣].
- ويجب أن يكون عالما بالمنكرات الظاهرة من أجل الوصول إلى إنكارها وأن يكون عارفا بأصناف المعايش والمهن والحرف بأنواعها المختلفة ، وله خبرة في الموازين والمكاييل ملما بوحدات الأذرع المستعملة في المقاييس حتى لا يخفى عليه حيل الباعة والصناع في الغش ، وحتى يميز بين الصحيح وغيره ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان المحتسب فطنا ويقظا[٤] .
- وكان يشترط في المحتسب أن يكون مؤذونا من أولي الأمر ، حيث لا تجب الحسبة بدون أذن أو تفويض من السلطان[٥]

ولم تكن وظيفة الحسبة في مصر منذ الفتح الإسلامي وحتى العصر الطولوني وظيفة مستقلة ، وإنما كان يقوم بها الولاة أو أصحاب الشرطة أو عمال الخراج والقضاة[٦] .

وقد ساعدت أوضاع مصر السياسية وتطور أحوالهما الاقتصادية في العصر الطولوني على تطور وضع الحسبة ومكانها، فيذكر الكندي: "أن القاضي محمد بن عبده الذي تولى القضاء في مصر من قبل خمارويه سنة (٢٧٧هـ/٨٩٠م) قد جمع مع القضاء النظر في المظالم والمواريث والأحباس والحسبة"[٧] .

(١) ابن الأخوة : معالم القربة ، ص١٢
(٢) سورة البقرة : من الآية ٤٤ .
(٣) سهام أبو زيد : الحسبة ، ص١٦
(٤) ابن تيمية : الحسبة في الإسلام ، ص١٠ ، سهام أبو زيد : الحسبة ، ص١٠٦
(٥) سهام أبو زيد : الحسبة ، ص١٠٧
(٦) سيدة كاشف : مصر في فجر الإسلام
(٧) الكندي : الولاة والقضاه ، ص٤٨٠

وفي سنة ٣٠٢هـ/٩١٤م ولى محمد بن جعفر القرطى على الحسبة ثم على الخراج في مصر[١] ، وهذه أول إشارة إلى تنصيب محتسب مستقل في مصر الإسلامية.

ويذكر بن زولاق: "أن محمد بن جعفر بن سلام كان من المحتسبين الذين تولوا الحسبة في مصر خلال العصر الإخشيدي ، وكان الوزير هو صاحب الرأي الأعلى في اختياره"[٢] .

ومن المحتسبين في العصر الإخشيدي صدفة بن الحسن الصدفي ، وكان محتسب الفسطاط ، توفي سنة ٣٥٠هـ/٩٦١م[٣] ، ويذكر أبو المحاسن أن أبو عبد الله محمد بن أحمد بن على بن محرم كان محتسبا على البلاد ، وذكره ضمن وفيات سنة ٣٥٧هـ/٩٦٧م[٤].

أما عن الحسبة خلال العصر الفاطمي ، فنجد أن الحسبة في مصر كانت تابعة لحسبة بغداد قبل العصر الفاطمي ، ولما كان الفاطميون خلفاء مستقلين صارت القاهرة مقرا للحسبة الفاطمية ، وأصبح للمحتسب الحق في اختيار النواب عنه في جميع أعمال الدولة[٥] .

وكانت تولية المحتسب تصحب برسوم ضخمة تشبه ما كان لأرباب الوظائف الكبار في الدولة ، وجرت العادة أن يقرأ سجله في جامعي القاهرة ومصر فكان يخرج من القصر إلى الجامعين في موكب ضخم ليطوف خلال الحارات وبين يديه خلع للخليفة[٦] .

وكان محتسبو العصر الفاطمي يشتركون في المواكب والاحتفالات الدينية في شهر رمضان ، وممن تولى الحسبة في مصر خلال العصر الفاطمي أبو جعفر الخرساني الذي

(١) ابن سعيد : المغرب ، ص١٥٤ ، هويدا رمضان : المجتمع في مصر الإسلامية ، ص٢٦٥
(٢) ابن زولاق : أخبار سيبويه المصري ، ص٥٣،٥٤ ، سيدة كاشف : عصر الإخشيديين ، ص٢٢٩
(٣) هويدا رمضان : المجتمع في مصر الإسلامية ، ص٢٦٦
(٤) أبو المحاسن : النجوم ، جـ٤ ص٢٠
(٥) المقريزي : الخطط ، جـ١ ص٤٦٣
(٦) عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ، جـ١ ص١٦٣

عينه جوهر الصقلي سنة ٣٥٨هـ/٩٦٨م بدلا من المحتسب السني[١] ، ثم عين المحتسب سليمان بن عزة سنة ٣٥٩هـ/٩٦٩م[٢].

وفي عهد المعز لدين الله الفاطمي عين على الحسبة يعقوب بن يوسف بن كلس، وعسلوج بن الحسن[٣] ، وتولى الحسبة خلال عهد العزيز بالله المحتسب الحسين بن عبد العزيز[٤] ، وخلال عهد الحاكم بأمر الله تولى على بن سعد ، ثم تولى الحاكم بأمر الله بنفسه أمور الحسبة في مصر[٥] ، ثم تولى غبن الصقلي شئون الحسبة بجانب شئون الشرطة في مصر والقاهرة والجيزة ، وذلك سنة ٣٩٥هـ/١٠٠٤م[٦] .

وعن مهام المحتسب فهي متعددة حيث نرى أنها شملت مناحي الحياة المختلفة ، ففي الناحية الاقتصادية كان عليه مراقبة الأسواق والحوانيت ، من حيث جودة السلع ، وضبط الأسعار ، والموازين ، ومنع الاحتكار ، وإلزام التجار بالتعامل بالنقود المتداولة في الأسواق ، ومراقبة الباعة الجائلين ، وفحص الأطعمة والمشروبات التي تباع بالطرقات ، ومراقبة المخابز ، ومراقبة الشوائين والطباخين والعطارين والنحاسين والحدادين ، والخياطين للاطمئنان على عملهم[٧].

وعن مهام المحتسب الدينية ، كانت مهمته هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من حيث إقامة الشرع وإحياء السنة ، فكان يطبق الشريعة على من يفطر في شهر رمضان ، وعلى النساء المطلقات اللاتي لا يراعين العدة عند زواجهن للمرة الثانية[٨] ، وراقب الجنائز حيث حرص على أن تسير وفقا لما نصت عليه الشريعة ومن مهامه أيضا الإشراف على المساجد وتنظيفها ، ومنع دخول الصعاليك للمساجد وكان يتحرى الدقة في

(١) ابن أياس : بدائع الزهور ، جـ١ ص٥٢
(٢) المقريزي : اتعاظ الحنفا ، ص٢٧ ، ٧٨ ، سهام أبو زيد : الحسبة ، ص٢٥٣
(٣) ابن ميسر : أخبار مصر ، ص٤٥
(٤) المقريزي : الخطط ، جـ١ ، ص٣٨٧ ، ابن أياس : بدائع الزهور ، جـ١ ص٥٢
(٥) سهام أبو زيد : الحسبة ، ص٧٥
(٦) سهام أبو زيد : الحسبة ، ص٧٥
(٧) الشيزري : نهاية الرتبة ، ص٢١ ، ٢٢ ، ابن الأخوة : معالم القربة ، ص٢٩١ ، سهام أبو زيد : الحسبة ، ص٢٤١
(٨) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص٢٤٧

اختيار أئمة المساجد ، وكان يأمرهم بعدم الإطالة في أداء الصلاة ، وكان يحث الناس على أداء الصلاة وقت الآذان[١] ، وكان يختبر المؤذنين في الوقت ، وينهاهم عن التغني والتطويل في الآذان ، وكان يمتحن الوعاظ والقراء فمن أجاب أجازله ، ومن لم يجب منعه من العمل في هذا المجال[٢].

أما عن المهام الصحية للمحتسب ، فكان يشرف على أداء عمل الأطباء والكحالين والمجبرين وغيرهم ، وكان ينبه على الأطباء بعدم إعطاء مرضاهم أدوية لا يستطيعون تناولها أو مغشوشة تسبب لهم ضررا[٣] ، وكان يراقب الأسواق وحوانيت الأطعمة ويكشف على الأطعمة ويراقب صحتها وما يحدث بها من غش أو تلف ، وكان يأمر باعة الطعام بتغطية أوانيهم وحفظها من الذباب والهوام بعد غسلها بالماء الحار ، وكان يراقب المخابز والأفران ، ويأمر العجان بارتداء ملابس خاصة تمنع سقوط العرق داخل العجين ، وكان يراقب الجزارين وكان ينبه على السقاءين بأن يجلبوا الماء من داخل البحر ، وأن ينظفوا قربهم ، وتغطيتها ، وكان يراقب الأزيار والأسبلة ، ويأمر بنظافتها[٤] ، وكان يراقب الحمامات العامة ويأمر ضامن الحمام أن ينظفه ويغسله بالماء الطاهر ، وأن يقوم بتبخير الحمام بالفحم واللبان والبخور ، وكان يمنع دخول المصابين بأمراض جلدية الحمامات العامة[٥].

أما عن دور المحتسب في الحياة الاجتماعية ، فقد عمل على راحة أفراد المجتمع والحفاظ عليهم وظهوره بالمظهر اللائق في عاداته وتقاليده ، حيث كان يشرف على الأخلاق الحميدة ، وعلى الآداب العامة ويمنع اختلاط الرجال بالنساء في المنتزهات والأسواق والطرقات[٦] ، وكان أعوانه يمنعون النساء من الجلوس في الطرقات أو الأزقة التي يعبرها الرجال ، وحرص المحتسب على منع العادات القبيحة التي كان النسوة يفعلنها أثناء

(١) سهام أبو زيد : الحسبة ، ص١٤٣
(٢) ابن لأخوة : معالم القربة ، ص١٧١
(٣) أحمد عيسى : تاريخ البيمارستانات ، ص٥٧ ، ٥٨
(٤) ابن الأخوة : معالم القربة ، ص٤٧ ، المقريزي : أغاثة الأمة ، ص٤٧ ، سهام أبو زيد : الحسبة ، ص٢٠٤
(٥) ابن بسام : نهاية الرتبة ، ص٧١ ، سهام أبو زيد : الحسبة ، ص١٢٣
(٦) الشيزري : نهاية الرتبة ، ص١٩

تشييع الجنازة ، وزيارة القبور ، وكان يلزم السقاءين بارتداء سراويل زرقاء سميكة ، وغيرها من الأمور[١].

وكان المحتسب يفرض عقوبات تتماشى مع حجم المخالفات التي يرتكبها بعض الأفراد ، منها عقوبات مادية وأخري غير مادية مثل المصادرات والوعظ والإنذار والردع أو التعزير والتوبيخ والجلد ، أو الحبس والضرب والتشهير[٢].

الدواوين[٣] :

لم يفرض الرسول ﷺ ولا أبو بكر الصديق رضي الله عنه للمسلمين عطاء مقررا ولكن كانوا إذا غزوا وغنموا أخذوا نصيبا من الغنائم وفقا لما قررته الشريعة لهم وإذا ورد إلى المدينة مال من بعض البلاد أحضر إلى مسجد الرسول ﷺ وفرق فيهم على حسب ما يراه ، وجرى الأمر على ذلك خلال عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه

ولما كانت سنة ١٥هـ / ٦٣٦م في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى أن الفتوح قد توالت والأموال قد زادت ، فرأى التوسعة على المسلمين وتفريق تلك الأموال ولم يكن يعرف كيف يضبط ذلك ، فأشار عليه جماعة من المسلمين الفرس بالأخذ بنظام الدواوين عن الدولة الفارسية ، ففطن الخليفة عمر رضي الله عنه لذلك وكان أول من دون الدواوين[٤] ورأي أن يجعل العطاء على حسب السبق في الإسلام ، ثم استخدم الكتاب في الدواوين وكان معظمهم من أهالي البلاد المفتوحة ولذلك استخدم فيها لغات غير العربية ، فكان ديوان الشام يكتب بالسريانية وديوان مصر يكتب بالقبطية وديوان فارس والعراق يكتب بالفارسية[٥]

---

(١) المقريزي : الخطط ، جـ١ ص٤٦٤

(٢) ابن تيمية : الحسبة ، ص٣٨ ، الشيزري : نهاية الرتبة ، ص٥٩

(٣)الدواوين : مفردها ديوان وهي كلمة فارسية كانت تعني في أول الأمر السجل الذي يكتب فيه ما يختص بشئون الإدارة ثم أصبحت تدل على المكان الذي يعمل فيه الكتاب – جمع كاتب – وهم رجال مدنيون من أرباب الأقلام . ابن خلدون : المقدمة ص١٩٢

(٤) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص٨٣

(٥) ابن خلدون : المقدمة ، ص١٩٢

ولذلك أصدر عبد الملك ابن مروان قراره بتحويل هذه الدواوين إلى اللغة العربية بدلا من اللغات المحلية وكان ذلك سنة ٨٧هـ / ٧٠٦م[١]

وكان عمل الدواوين عموما في الإدارة المركزية والإدارة المحلية ، ففي الإدارة المركزية شمل الترسل وشئون المال ، وفي الإدارة المحلية شمل إدارة الولايات[٢].

ومن أهم الدواوين بمصر

ديوان الخاص (ديوان الإنشاء) :

كانت تصدر عنه الرسائل والمكاتبات ويعرف بديوان الإنشاء ، وقد أنشأه الطولونيون بعد أن اتسعت دائرة أعمالهم وازدهر نشاطهم في عهدهم ، ولم يعمل ولاة مصر قبل العصر الطولوني على إنشائه بل اكتفوا باتخاذ بعض الكتاب لكتابة الرسائل التي يريدون إرسالها إلى الخلفاء وغيرهم ، وكان أول من تولى ديوان الإنشاء في عهد أحمد بن طولون أبو جعفر محمد ابن أحمد ابن مودود المعروف بابن عبد كان[٣] ، ومن الكتاب الذين ظهروا في عهد الطولونيين جعفر بن عبد الغفار المصري الذي اتخذه ابن طولون كاتبا له[٤] ، وكان الأمير أحمد بن طولون يفضل الكاتب المصري على الكاتب العراقي لأنه يرى أن ذلك أصلح للبلد.

أما خلال العصر الإخشيدي فكان بعض الكتاب الذين أسندت إليهم وظيفة الكتابة ممن يشتغلون بالأمور السياسية ، ولذا خلط الناس بينهم وبين الوزراء ، أما الفريق الآخر فكان يعمل في تحرير الرسائل فقط ، وهؤلاء كانوا يؤلفون ديوان الإنشاء ومنهم على بن محمد بن كلا ، وكان الإخشيد عظيم الثقة به[٥].

---

(١) المقريزي : الخطط ، جـ١ ص١٥٨
(٢) الكندي : الولاة ، ص٨٠ ، المقريزي : الخطط ، جـ١ ص١٧٥
(٣) عبد المنعم ماجد : الحضارة الإسلامية ، ص٣٦
(٤) جمال سرور : الدولة الفاطمية ، ص٣٩
(٥) البلوي : سيرة بن طولون ، ص١٥

ومن كتاب العصر الإخشيدي أيضا محمد بن عبد الرحمن الرذباري حيث كان كاتبا لكافور[1] ، والكاتب إبراهيم بن عبد الله بن محمد النجيرمي[2].

أما خلال العصر الفاطمي فكان ديوان الإنشاء أهم دواوين الإدارة وهو يلي الوزارة في الأهمية ، وزادت أهميته عما كان عليه في عهد الطولونيين والإخشيديين وذلك لأن مصر أصبحت مركز للخلافة وصار الخلفاء في حاجة إلى القيام بدعاية واسعة لسياستهم ومذاهبهم وكان يتولى هذا الديوان كاتب يقال له "صاحب ديوان الإنشاء" وفي بعض الأحيان كان يتولى إدارة البريد[3].

وكان ضمن الدواوين ديوان الخراج وسبق ذكره وكذلك ديوان البريد ، وكانت هذه الدواوين يديرها عدد كبير من الموظفين وبالذات من الموظفين الأقباط الذين اكتسبوا خبرة طويلة في الأعمال الإدارية ، وقد استمر هذا الوضع في مصر منذ الفتح الإسلامي لها حتى خلافة الوليد بن عبد الملك الذي أمر سنة ٨٧هـ /٧٠٦م واليه على مصر عبد الله بن عبد الملك بتعريب أنظمة الدواوين في مصر عندما أمر بنسخ السجلات الرسمية باللغة العربية ، ومن هنا دخل العنصر العربي في إدارة الدواوين المصرية ، هذا بالإضافة إلى دخول أهل الذمة العاملين بالدواوين في الإسلام لكي يحتفظوا بوظائفهم الإدارية[4]

التقسيم الإداري لمصر

قبيل الفتح الإسلامي كان التقسيم الإداري لمصر كالآتي :

قسمت البلاد إلى خمسة أقاليم إدارية كبرى هي :

(١) سيدة كاشف : عصر الإخشيديين ، ص١٦٦
(٢) المقريزي : الخطط ، جـ١، ص٩٩
(٣) سيدة كاشف : عصر الإخشيديين ص١٦٧
(٤) أبو المحاسن : النجوم ، جـ١ ص٢٦٠

١. الإسكندرية : وهي أهم هذه الأقسام وترتبط بالدولة البيزنطية ارتباطا وثيقا ، وكان يقيم فيها الحاكم البيزنطي.

٢. شرق الدلتا: وتشمل المنطقة الواقعة شرق فرع دمياط حتى حدود مصر مع الشام

٣. غرب الدلتا : وكان يسمى هذا الإقليم بليبيا .

٤. مصر الوسطى : ويدخل فيها إقليم الفيوم .

٥. مصر العليا : وكانت تمتد حتى آخر حدود مصر الجنوبية[١]

وكانت مصر بعد الفتح الإسلامي مباشرة مقسمة إدارية إلى قسمين رئيسين هما: مصر العليا : الصعيد ، مصر السفلى : أسفل الأرض وكان هذان الإقليمان مقسمين إداريا إلى أقسام أو كور بلغ عددها ثمانين كورة[٢] تضم عدد من القرى والعزب ويرأس كلا منها "مازوت"[٣] ، وهو العمدة في وقتنا الحالي وعرف خلال العصر الطولوني باسم "العميد"[٤]

وكان حكام الأقاليم أو الكور يختارون من بين كبار القواد لدى الأمير وأعوانه ، وكان اختيار المازوت أو شيخ القرية غالبا يتم اختياره من أهالي القرية[٥]

أما المدن والأقاليم التي كان الأمراء يفتحونها في الشام فكان يعين عليها أمين من قبل الوالي وكان ذلك خلال العصرين الطولوني والإخشيدي[٦] ، فعندما استولي احمد بن

(١) سيدة كاشف : عصر الولاة ، ص١٣
(٢) المقريزي : الخطط ، جـ١ ص٢٦
(٣)مازوت : تقابل الكلمة البيزنطية ميز وتروس ، وهي تعني رئيس أو شيخ القرية.
wiet :L'Egypte muslumane P.124
(٤)سيدة كاشف: عصر الإخشيديين ، ص١٦٩
(٥)سيدة كاشف : عصر الإخشيديين ص١٧٠
(٦) سيدة كاشف ، حسن محمود : مصر في عهد الطولونيين والإخشيديين ، ص١٨٢،٤٧

طولون علي مدينة الرملة عين عليها محمد بن رافع[1] ، فأستخلف أحمد بن دعباس على دمشق وولى قائده لؤلؤ على الرقة[2].

وفي عهد محمد بن طغج الإخشيدي تولى على دمشق أخوه الحسن بن طغج وعبيد الله بن طغج ، كما تولى دمشق أيضا في العصر الإخشيدي فاتك الإخشيدي ، وشعلة بن الإخشيدي سنة ٣٣٨هـ/٩٤٩م ، وتولى الحسن بن طغج دمشق أيضا من قبل أخيه أنوجور سنة ٣٤٢هـ/٩٥٣م[3].

وعلى الرغم أن مصر كانت مقسمة إلى هذه الأقسام الإدارية إلا أن هذه الأقسام جميعها كانت تحت سلطة الوالي مباشرة ، حيث إن الولاة لم يمكنوا عمال الأقاليم من ازدياد نفوذهم أو الاستقلال بأمور أقاليمهم فقد كان الحكم في مصر منذ الفتح الإسلامي حتى العصر الفاطمي مركزيا ، حيث كان الوالي يخضع مباشرة لسلطة الخليفة في المدينة أو دمشق أو بغداد أو القاهرة ، ولذلك كان الخليفة يختار ولاة الأقاليم من المخلصين له ويضعهم تحت نفوذه مباشرة[4].

أما التقسيم الإداري لمصر خلال العصر الفاطمي فكان كالتالي :

كانت مصر مقسمة إلى أربع ولايات كبرى هي :

١- ولاية قوص : ويحكم متوليها جميع بلاد الصعيد.

٢- ولاية الشرقية : وتشمل الأراضي الواقعة شرق فرع دمياط حتى حدود الجزيرة العربية.

٣- ولاية الغربية : وتشمل جميع البلاد الواقعة بين فرعي دمياط ورشيد.

---

(١) الكندي : ولاة مصر ، ص٢١٩، البلوي: سيرة بن طولون ، ص٩٣

(٢) حسن محمود : مصر في عصر الطولونيين، ص٤٧ ، ٤٨

(٣) أبو المحاسن : النجوم ، جـ٣ ص٣١-٢٣٩

(٤) سيدة كاشف : مصر في فجر الإسلام ، ص٢٨

٤- ولاية الإسكندرية : ويضاف إليها البحيرة[١].

ويضاف إلى ذلك وجود ولاة على بعض المدن الأخرى مثل مدينة القاهرة فكان لها وال كما تولى الفسطاط وال آخر، وتتمتع كل منهما بمكانة خاصة عند الخليفة غير أن مرتبة والي القاهرة كانت أعلى من مرتبة والي الفسطاط ، كذلك كان لكل من تنيس وعيذاب وال يحكمهما لأهميتهما التجارية[٢].

ولما جاء بدر الجمالي إلى مصر وأخمد الفتن والثورات التي قامت بها وجه اهتمامه إلى تنظيم شئون الدولة ، فأعاد تقسيم البلاد إداريا إلى واحد وعشرين عملا[٣]، وقسم الأعمال إلى نواحي . مراكز والنواحي إلى كفور وقرى[٤].

وكانت الحكومة الفاطمية تختار موظفي الإدارة من بين ذوي الخبرات ، وقد منحت الولاة في الأقاليم الأربعة الحرية في تعيين العمال على المدن والنواحي والقرى الداخلة في نطاق ولايتهم ، كما أجازت لهم العناية بمرافق أقاليمهم دون الرجوع إليها[٥].

القضاء :

كان النظام القضائي في الدولة الإسلامية يقوم على أساس الشريعة الإسلامية أما النصارى واليهود الذين كانوا يقيمون بالولايات فكان لهم قضائهم الخاص بهم إلا إذا احتكموا إلى القضاة المسلمين ، فكان عليهم أن يحكموا بينهم بالعدل ، وكان القضاء من الأمور الخاصة بالخلافة فأخذ الخلفاء على عاتقهم الإشراف على القضاء بأنفسهم أسوة بالرسول ﷺ ، وبسبب انشغال الخلفاء بالفتوحات الإسلامية ، والأمور السياسية ، فإنهم فوضوا في القضاء وعينوا القضاة في الأقاليم ، فعلى سبيل المثال كان الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه أول من استناب عنه بعض الأشخاص الذين يقومون عنه بالقضاء في

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ، جـ٣ ص٤٩٧
(٢)جمال سرور : الدولة الفاطمية ، ص١٤٤
(٣) الخربوطلي : مصر العربية الإسلامية ، ص٢١٣
(٤) عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ، ص١٣٠
(٥) جمال سرور : الدولة الفاطمية ص ١٤٤ ، يمنى رضوان : الأسرة الجمالية في عهد الدولة الفاطمية ، ص ١٢٠

الولايات الإسلامية وهو الذي عين أول قاض بمصر خلال ولاية عمرو بن العاص، وهو عثمان بن قيس بن أبي العاص السهمي وذلك سنة ٢٣هـ/ ٦٤٤م[١]

هذا وكان بعض القضاة يتم تعينهم من قبل الولاة، وذلك بعد تفويض من الخليفة للوالي، ومثال لذلك أن والي مصر عبد العزيز بن مروان (٦٥-٨٦ هـ /٦٨٤-٧٠٥م)[٢] ولي القاضي عبد الرحمن ابن حجيرة الأكبر قضاء مصر سنة٦٩ هـ / ٦٨٨م من قبل الخليفة عبد الملك بن مروان[٣].

وكان القضاة في مصر أكثر استقرارا في مناصبهم من الولاة، ففي كثير من الأحيان كان القاضي يشغل منصبه في عهود ولاة مختلفين أو في عهود خلفاء مختلفين، وكثيرا ما توفي بعض القضاة وهم في مناصبهم، واستقرار القضاة في مناصبهم ساعد بطبيعة الحال على حسن سير العدالة[٤].

وتشهد الأحداث التاريخية في عصر الولاة أن معظم القضاة كانوا يتسمون بالعدل والنزاهة والشدة في الحق، وكان هناك أقلية من القضاة بعيدين عن النزاهة وجمع بعضهم من الرشوة مالا كثيرا[٥]، وكان الوالي لا يتدخل في شئون القضاء، حيث كان القاضي لا يرضى أن يتدخل أحد في أحكامه، وكانت هذه الوظيفة تحاط بالهيبة والإجلال وكان لصاحبها نفوذ كبير حيث كانت سلطة القاضي تمتد إلى الأراضي التي تدخل تحت سلطة الوالي السياسية.

وكانت مجالس القضاء تعقد في جامع عمرو بن العاص بالفسطاط[٦] وكان بعض القضاة يخصصون يوما في منازلهم للقضاء بين النصارى واليهود إلى أن جاء القاضي محمد بن مسروق في القرن الثاني الهجري فإذن لهم بالدخول في المسجد[١]

(١) الكندي: الولاة والقضاة، ص٣٠٠
(٢) سيدة كاشف: عصر الولاة، ص٦٢
(٣) الكندي: الولاة ص ٣١٤-٣٢٠
(٤) سيدة كاشف: عصر الولاة، ص٦٣
(٥) سيدة كاشف: عصر الولاة، ص٦٤
(٦) القلقشندي: صبح الأعشى، جـ٦ ص ٤٨٧.